الارض المحتلة (غير مدارس الـ «أونروا») (الفقرات ٣٢ ـ ٣٤، ٧٥، ٧٨) وطرد المدرسين والاغلاق المؤقت للمؤسسات التعليمية (الفقرتان ١٨، ٢١) الخ. وكانت هذه المعلومات كافية لكي تتمكن الدول العربية من استصدار قرار من المؤتمر العام يسجل فيه قلقه من «ان سكان الارض المحتلة لا يتمتعون بحقوقهم غير القابلة للتصرف في حياة ثقافية وطنية»، ويدعو المدير العام الى «المراقبة الكاملة للمؤسسات التعليمية والثقافية في الارض المحتلة» (القرار ١٨م/١،١٣). وقد رفضت اسرائيل، بالطبع، هذا القرار، واعتبرته من بين قرارات الدورة الثامنة عشرة الشهيرة، المدفوعة باعتبارات سياسية، وبسببها تعرضت اليونسكو لحملة تشهير غير مسبوقة من جانب الولايات المتحدة واسرائيل والصهيونية العالمية، كما أشرنا.

وطوال العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، لم تعر اسرائيل اهتماماً لرسائل المدير العام، أو لقرارات المجلس التنفيذي الذي وجه اليها النداء تلو النداء للتعاون مع المدير العام لتنفيذ قرار المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة. وانتظرت حتى قبيل انعقاد المؤتمر العام التاسع عشر، في نيروبي (تشرين الاول ـ اكتوبر ـ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٦)، لكي توافق، من حيث المبدأ، على استقبال بعثة اليونسكو لتقصي الحقائق في الاراضي العربية المحتلة، للوقوف على احوال التعليم، وظروف الحياة الثقافية؛ لكنها اعتذرت عن استقبالها قبل انعقاد المؤتمر العام، واقترحت استقبال مبعوث واحد فقط للمدير العام. غير أن المدير العام رفض هذا الاقتراح؛ وبالتالي لم يتمكن من تقديم التقرير المطلوب الى المؤتمر العام في دورته التاسعة عشرة[١٦]. وكانت هذه الدورة هي دورة التهدئة والحلول الوسط التي اطلق عليها «روح نيروبي». وفيها اكتفى المؤتمر العام بمناشدة اسرائيل بالتعاون مع المدير العام.

وكان المدير العام حدد، في احدى الوثائق التي عرضت عمل المجلس التنفيذي، تصوره لمهمة اليونسكو، قائلاً: «وينبغي ان يهدف عمل اليونسكو الى ضمان تمتع سكان الاراضي المحتلة بأنواع التعليم والتسهيلات الثقافية التي تتفق مع احتياجاتهم وامانيهم المشروعة. فالتربية والثقافة ينبغي أن تهدفا، على الاخص، الى توعية الاجيال الناشئة بالقيم الاجتماعية والثقافية والروحية للوسط الذي يعيشون فيه، مع العمل، في الوقت ذاته، على أن تنميا فيهم الاتجاهات المواتية للتغير، في جو تسوده روح التقدم والعدالة والحرية، طبقاً لمبادىء الاعلان العالمي لحقوق الانسان»[١٧].

وأخيراً، شكل المدير العام بعثة من خمسة أشخاص، برئاسة بول مارك هنري، الفرنسي الجنسية النائب السابق لمدير برنامج الامم المتحدة للتنمية، وعضوية كل من صمويل كوكي (نيجيريا) وجاكلين هنيا (فرنسا) وبيير دي سينار (سويسرا) وخواكيم خمينيبو (اسبانيا) وفلاديمير فيليب (يوغسلافيا). وغادرت البعثة باريس في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. وقد ورد في تقرير اللجنة هذه[١٨] العديد من الوقائع التي تؤكد أساليب القمع الاسرائيلية ضد المؤسسات التعليمية، وتدهور أوضاع هذه المؤسسات بصفة عامة. لكن كان أهم ما لفت النظر، في هذا التقرير، هو تأكيد بعض أعضاء البعثة أن البعثة لم تتمكن، مطلقاً، من أداء مهمتها بحرية، وأنه «لم يكن أمامها سوى أن تقبل برنامج الزيارة الذي اقترحه الحاكم العسكري»[١٩]، وقد حضر ممثلو السلطات العسكرية كل اجتماعات اللجنة. وأورد التقرير: «وفي مرة، حدث في مدرسة، في الضفة الغربية، ان انفرد الفريق لحظة بمدير هذه المدرسة، فاذا به يلتفت غاضباً الى الفريق، ويقول: ' كان الاجدر بكم عدم المجيء بتاتاً، اذا لم تكونوا قادرين على ترتيب محادثات معنا دون حضور الاسرائيليين ' »[٢٠].

وعندما عرض المدير العام هذا التقرير على المجلس التنفيذي، في دورته الرقم ١٠٤